التعريف والمفهوم في الصِّناعةِ الَّنحوية

المضرري محمد الغالي
السلك الثانوي التأهيلي / فاس المغرب
ghali1984@hotmail.Fr

مُلخّص البحث

غايتنا في هذه الورقة أن نوضح العلاقة القائمة بين التعريف والمفهوم لإدراك معاني العلوم عامة وصناعة النحو خاصة، وهذا ما يدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع نجملها في الآتي:

ما حد التعريف؟ وما الغرض منه؟ ثم ما حد المفهوم؟ وما الدور الذي يمكن أن يؤديه في صناعة النحو؟ وأيضا ما العلاقة القائمة بين التعريف والمفهوم؟ وهل للمفهوم الواحد تعريف واحد وموحد؟ أم أن هناك تعريفات متعددة للمفهوم الواحد؟ وإذا كان كذلك ألا يمكن القول أن كثرة التعريفات تؤدي أحياناً إلى التباس المفهوم؟ كل هذه الأسئلة وغيرها التي شغلت بال الدارسين والباحثين على السواء سنحاول مقاربتها في هذه الورقة إن شاء الله.

كلمات المفاتيح :التعريف النحوي ـ المفهوم النحوي ـ المصطلح النحوي ـ الصناعة النحوية.

Abstract:

This paper aims to clarify the relationship between the definition and the concept to be conscious about the significance of sciences in general and the construction of grammar in particular. Thus, we ask many questions that fall within the same scope as following: What is the nature of definition? What is the reason to produce definition? What is the definition of the concept? What is the role which can play the concept in constructing grammar? What is the relationship between the definition and the concept? Is there a unique and unified definition for one concept? Or are there various definitions for one concept? And if it is quite true, cannot we say that so many definitions sometimes lead to ambiguity? Such matters will be the subject of our study.

Key Words: The Grammatical Definition .The Grammatical Concept .The Grammatical Term .The Construction of Grammar.

تمهيـــد:

من المعلوم أن التعريفات والمفاهيم من العناصر الأساسية في المنظومة النحوية بصفة عامة وفي القضية الاصطلاحية على وجه الخصوص؛ ذلك أن التعريفات رموزا للمفاهيم بحسب تصوراتنا لها، الشيء الذي يعني أن المفاهيم قد وُجِدت وتكوَّنت قبل التعريفات؛ لأن المفاهيم هي تصورات عقلية للأشياء الفردية، أو هي عبارة عن وحدات فكرية دالة على موضوعات فردية، إذ ينبغي للمفهوم أن يؤطر ضمن منظومته المعرفية التي تحدده وتوضحه،"**الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد المفهوم وترسيخه بالنسبة للمادة المعرفية التي يحيل عليها**"[1].

أولا: حد التعريف

جاء في مقاييس اللغة "**العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تتابع الشيءِ متَّصلاً بعضُه ببعض، والآخر على السُّكونِ والطمأنينةِ(...) والأصل الآخر المَعرِفةُ والعِرفانُ، تقول: عرَفَ فلانٌ فلاناً عِرفاناً ومعْرِفةً، وهذا أمرٌ معروفٌ، وهذا ما يدل على ما قُلناه من سُكون إليه، لأن من أنْكرَ شيئاً توحشَ منه ونبَا عنه. ويقال اعترف بالشيء، إذا أقرَّ، كأنه عرَفه فأقرَّ بهِ**"[2]، وفي لسان العرب "**العِرفان: العِلم**،(..) **وعرَف الأمر: أعْلَمهُ إيَّاهُ، وعرَّف به: وسَمَه: قال سيبويه؛ وإنما عرَّفه بزيد، كقولك سميته بزيد، والتَّعريف: الإعلام، والتعريف أيضا: إنشاء الضالة، وعرف الضالة، أي ذكَرها وطلب من يعْرفها، فجاء رجل يعترِفها، أي يصِفها صفةً يعلم أنه صاحبها...والمعْروف في الأصل: موضِع التَّعريف ويكُون بمعنى المفعول**"[3].

إن التعريف لغةً من عرَف يعْرف عِرفاناً ومعْرفةً وعِرفةً وعِرفاناً، وهو العِلم بالشيء والاطمئنان إليه والإقرار به، وهو قريب من معنى الشرح الذي يعني التوضيح والبيان والكشف والتفسير، يقول ابن منظور "**والشَّرحُ: الكشْفُ، يقال شرح فلان أمرَه، أي**

أوضَحه، وشرح مسألة مشكلة: بيَّنها، وشرح الشيءَ يشرُحه شرحاً، وشرَحه فتحَه وبيَّنه وكشفَه"[4] .

وفي المعاجم الغربية فإن كلمة "تعريف" اشتقاقيا هي: "**مشتقة من كلمة لاتينية "difénitio" والمفردة الفرنسية "définir" المركبة من الجدع "finir"**"[5].

انطلاقاً من هذه التعريفات، نستشف أن التعريف في المعاجم اللغوية مأخوذ من مادة "عَرَفَ" التي تفيد التحديد والتمييز والفصل بين الشيئين، والغرض منه هو الإيضاح والبيان، "**والتعريف إنما سمي بياناً لأنه يُوقِع الفصل والبينونة بين المقصود وغيره**"[6]. وهو قريب من معنى الشرح الذي يعني التوضيح والتمييز والبيان والكشف والتفسير.

والتعريف اصطلاحاً: هو "**عبارة عن ذِكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر**"[7]، وهو: "**أن يشار إلى المعلوم من حيث إنه معلوم**"[8]، والتعريف أيضا: "**وصف كلامي لفظي لمفهوم ما، ولابد أن يكون جامعاً لِماهية الشَّيءِ المحدود، وأن يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز**"[9]، فالتعريف هو "**القول الشَّارحُ الذي يُوصِل إلى التصور المطلوب**"[10].

ولقد وصف المحدثون العبارات الشارحة لماهية التعريف بكونه:

– كلام يكتب عن يسار المدخل في القاموس العربي.

– أو بناء دلالي للمفهوم الخاص، مبين لخصائص المرجع، ومحدد لموقع المدخل في النظام المصطلحي.

– أو نوع من التعليق على اللفظ أو العبارة، وهو كذلك شرح نص (اللفظ أو العبارة).

– أو تركيب إخباري وتحليلي يخضع لمبدأ الترتيب التدريجي للسمات الدلالية، وهو عند بعضهم: "**صيغة تصف مفهوماً ما بواسطة مفاهيم أخرى معلومة، وتميزه عن غيره من المفاهيم داخل المجال المفهومي كما يحدد موضعه فيها**"[11].

والتعريف في اصطلاح الغربين هو **"المُعطَى الذي يكون مرادفاً للمدخل والذي يعتبر كإخبار على محتواه"**[12]، **إذ إنَّ "هذا المعطى بشكل عام هو مدار الجملة للمدخل، لكن بعض الأحيان هو مرادف للمعنى الدقيق للكلمة"**[13]، فالتعريف هو **"المعطى الذي يُفسِّرُ محتوى الكلمة الثانية الذي يتنبأ به في المدخل"**[14].

نستشف من هذه التعريفات كلها أن للتعريف أثر مهم في توضيح معاني المصطلحات المستخدمة في شتى العلوم؛ إذ به يزيل الإبهام والغموض وتتيَسَّرُ الأوصاف المعقدة الحادثة في كل الصناعات والفنون، ذلك أنه يُمثِّلُ المدخل الأساس لتوضيح المصطلح وتحديد مفهومه الذي يتميز به عن غيره.

ثانياً: حد المفهوم:

المفهوم هو أحد الرموز الأساسية في كل لغة، بل هو مفتاحها وعنوانها البارز، وهو كذلك الوسيلة الرمزية التي يستند إليها الباحث للتعبير عن الأفكار والتصورات

المختلفة، بغرض إبلاغها إلى المتلقين.أو لِنقُل بعبارة أوضح إن المفهوم هو كل ما يمكن تصوره،(من أشياءٍ ومعانٍ مختلفةٍ سواء كانت ملموسة أم محسوسة)، وهو عند المنطقيين ما حصل في العقل سواء بالقوة أو بالفعل، **"والمفهوم والمعنى متحدان بالذات فإن كل منهما هو الصورة الحاصلة في العقل عنده وهما مختلفان باعتبار القصد والحصول فمن حيث أن الصورة مقصودة بالقصد سميت معنى، ومن حيث أنها حاصلة في العقل سميت مفهوم (كشاف اصطلاحات الفنون) وفي كليات أبي البقاء المفهوم هو الصورة الذهنية سواء وضع بأجزائها اللفظ أو لا، كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بأجزائها اللفظ"**[15].

وعند النظر في مصطلح "مفهوم" والنظر إلى ما تشير إليه هذه اللفظة من مدلولات، نجد سيبويه قد ركز ـ لتشكيل العلامة اللسانية ـ على توضيح العلاقة بين الدال والمدلول والمرجع أو الإحالة، أي بين المصطلح والمفهوم والمجال أو "الحقل المعرفي" بتعبير

مصطلحي. فرأى أن العلاقة بين الدوال والمدلولات هي علاقة "**اعتباط**"[16] بعبارة فرديناند دي سوسير.

لكن المتأمل في النظرية المصطلحية سيجدها لا تخضع لهاته العلاقة، وإنما تهدف إلى تفسير ظواهر المصطلحات وأنماطها، لأن المفاهيم تربطها صلة وطيدة بالمصطلحات القائمة عادة على التعريفات، والتي ينبغي أن تراعي قيد "الدقة والوضوح"، والدقة لا تعني بالضرورة أن يكون المصطلح مساويا تماما لمفهومه، "**إذ لا يشترط استقصاء المصطلح لكل دقائق المفهوم العِلمي الذي يعبِّر عنه، أو الإحاطة به إحاطة شاملة جامعة بدقائق المفهوم المسمَّى به... بل يكفي الاتِّفاق بين المختصين على ذلك مع وجود علاقة أو ملابسة بين لفظ المصطلح وبين دلالته... سواء كانت العلاقة حقيقية أو مجازية، من قريب أو من بعيد ...فالاتِّفاق هو الأصل وما سواه تَبَع**"[17].

وكيفما كان الحال، فلا أحد ينكر التأثير الكبير والمهم للمفهوم في إدراك معاني العلوم، فيه تُعْرف سماته المميزة وتصوراته النظرية والمنهجية، وتحصر مادته المعرفية، وإذا كانت للمفهوم هذه الغاية فإن أهميته تستوجب بالضرورة وجود التعريف الذي هو جوهر وماهية كل عِلم، إذ به تتحدد ملامح كل مفهوم وتصفه على نحو يجعله متمايزا عن غيره من المفاهيم التي قد تنتمي إلى مجال واحد. وأيّاً كان نوع التعريف فلابد أن يحوي المصطلح المحدد، وهو ما تنبَّه إليه القاسمي حين حدد التعريف بأنه: "**بلاغ يصف مجموعة السِّمات الدلالية التي تنتمي إلى المفهوم الذي يدل عليه مصطلح ما، ويخبر عن طبيعة هذا المفهوم نفسه، وهذا البلاغ الذي ينبغي ألا يظهر فيه المصطلح المحدد يجب أن يكون شكله دقيقاً**"[18].

كما رأى أنه لابد من التمييز في القضية الاصطلاحية بين التعريف والوصف قائلا: "**فلا بد أن يتَّسم التعريف المحكم الصياغة بالاختصار، والوضوح والفائدة العامة، فإن انتفت هذه السمات كان أقرب إلى الوصف**"[19]، كما أن "**حد الشيء هو معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود**"[20].

ثالثاً: العلاقة القائمة بين التعريف والمفهوم

إن العلاقة القائمة بين التعريف والمفهوم كانت ولا زالت محطة نقاش بين الدارسين، كل بحسب تصوراته ومرجعياته على اختلاف مجالاتها، ذلك أن القدماء عالجوا هده المسألة من خلال ما سموه ب **"قيد الاطراد والانعكاس"**[21]، فمتى توفرا هذين الشرطين في التعريف إلا وكان **"جامعا مانعا"**[22].

وقد أضاف ابن الحاجب إلى شرطي: "الاطراد والانعكاس" شرطا آخر لتحديد طبيعة العلاقة بين التعريف والمفهوم. هذا الشرط عبر عنه بما يلي: **"لا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد"**[23].

يفهم من هذا الكلام، أنه ينبغي أن نعرف المصطلح الواحد بمفهوم واحد داخل مجال محدد، وفي هذا السياق نلاحظ أنه من النحاة من حدَّ المصطلح الواحد بمفهومين مختلفين، كما فعل صاحب الكافية في تعريفه للمبتدأ، والذي وضع له تعريفين، فقال بشأن التعريف الأول: **"هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه مثل: زيدٌ قام"**[24]. وقال في الحد الثاني للمبتدأ: **"هو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر"**[25].

فالمصطلح المعرَّف واحد، لكن عبر عنه بمفهومين مختلفي الماهية، وإن اشتركا في اللفظ، فهما مختلفين من حيث حقيقتهما.

هذا، وقد يُعبَّر عن المصطلح الواحد بأكثر من مفهومين، وذلك نحو قولهم في حد الاسم: **"الاسم ما دل على معنى في ذاته غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"**[26]، وهو **"ما أنبأ عن مسمى"**[27]. وهو أيضا **"ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك "**[28]، وهو كذلك **"اللفظ الدال على المعنى المفرد المقابل للفعل والحرف"**[29].

وقيل: **"كل ما يخبر به وعنه فهو اسم"**[30]، وحده الأخفش بقوله: **"ما جاز فيه نفعني وضرَّني"**[31]، وهو ما كان من خواصه: **"دخول اللام والجر والتنوين والإسناد**

إليه والإضافة"[32]، وهو أيضا **"ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض"**[33].

ولا شك أن مثل هذه التعريفات المتعددة والمختلفة للمفهوم الواحد قد تؤدي بالقارئ إلى الغموض والالتباس في فهم وإدراك معانيها وإن كانت تتفق شكلاً إلا أنها تختلف من حيث الجوهر.

وقد يكون كذلك للمفهوم الواحد مصطلحين ـ أو أكثر ـ مختلفين من حيث الصيغة الصرفية (الشكلية)، كقول بعضهم في حد الكلام: **"وأقسام الكلام ثلاثة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"**[34]، و**"الكَلِم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"**[35]. فقد عبر عن الكلام بالكَلِم الذي هو اسم مفرد أخص من الكلم الذي هو جمع كلمة وإن كان يرجعان لأصل اشتقاقي واحد (ك.ل.م). وكما لا ينبغي أن نعبر عن المصطلح الواحد بمفهومين أو أكثر، فكذلك لا يمكن أن نعبر عن مفهومين أو أكثر بمصطلح واحد، نحو قولنا في حد الاسم: "كل ما دخله لام التعريف فهو اسم"، و "ما دل على معنى في ذاته غير مقترن بزمان فهو اسم". فرغم أن الحدَّ واحد إلا أنهما يختلفان في الماهية، لأن هذا الأخير اقتصر على حد الاسم بذكر إحدى خواصه الميزة له وهي: "دخول لام التعريف عليه".

إن التعدد في المفهوم الواحد، سيسقطنا لا محالة في مسألة **"المشترك اللفظي"**[36] للمصطلح الواحد، وأنَّ تعُّددَ مفاهيمه سيؤدي ذلك بالضرورة إلى انتقال بعض المصطلحات من عِلم إلى آخر، ثم يؤدي كذلك إلى النظر في التعدد اللفظي والمفهوم الواحد.

وقريب من المشترك اللفظي أيضا ظاهرتَيْ: **"الترادف والتضاد"**[37]، إذ قد يطلق على المفهوم الواحد عدد من المصطلحات، **"ولعلها من الأسباب التي أدت إلى التشتت الاصطلاحي وتجذيره وجود مثل تلك المترادفات الكثيرة الدالة على مفهوم واحد"**[38].

لعل أزمة التواضع على تحديد المصطلحات النحوية وتبيان مفهوماتها من الأهمية بمكان، وإن الاضطراب البارز في تنوع المصطلحات وعدم توحيدها هو الذي دفع الدارسون إلى الوقوع في معضلة: "انعدام استقرار للمصطلحات النحوية"، والذي قد يؤدي إلى إغراق الدارس في متاهات معرفة المرجع الدلالي الذي يحيل إليه المصطلح كما حدث في تاريخ المصطلحات النحوية، إذ "**التفسير عند الفراء هو المفعول له (يقصد به التعليل)، والتفسير بمعنى التمييز (ذكره الزمخشري) وكذلك البدل، وعند البصريين بدل المطابقة** "[39].

ما نريد أن نصل إليه، هو أن السبب في إغراق النحاة في وضع أكثر من حد للمصطلح الواحد هو تأثير معظمهم بعلوم عدة: (المنطق، الأصول، الفلسفة...) فكانت حدودهم أمْيَل من التقليد منها إلى التجديد، ولعل دراسة كتب الحدود والشراح حافلة بالمصطلحات النحوية التقليدية، الشيء الذي يقلل من الدور المعطى للتفكير النحوي، ولذلك كانت حدود الرماني أقرب إلى التي أعطاها المنطقيون من تلك التي أعطاها النحويون، يقول في حد الجملة: "**فالجملة مركبة من حامل ومحمول (مسند ومسند إليه)**"[40].

فمصطلح "حامل" و"محمول" من اختصاصات المناطقة، ولعله يريد بذلك أن الجملة مركبة من مبتدأ وخبر .

وقول سيبويه في حده للمبتدأ: "**المبتدأ هو كل اسم ابتُدِئَ لِيُبْنَى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه**"[41].

وقول السيرافي في حد المسند والمسند إليه: "**فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه**"[42]. كما حد الابتداء بقوله: "**الابتداء هو تعري الاسم من العوامل اللفظية ليخبر عنه**"[43].

فلفظ "**هو**" ـ أيضا ـ من اختصاص المناطقة، وكل ما يجاب به عن السؤال ب "ما هو" سمي ذلك الشيء ب "التعريف بالماهية"، أي بماهية الشيء كما هو.

ومنه قولهم في تعريف الأمر: "**والأمر وجودي، والنهي عدمي**"[44].

وكذا قولهم في تعريف الكلام: "**وقال بعضهم: حروف منظومة تدل على معنى، وهذا الحد لا يستقيم في كلام الله تعالى صفة أزلية قائمة بذاته ليس من جنس الحروف والأصوات**"[45].

وقولهم في تعريف الرابط: "**هو اللفظ الدال على معنى الاجتماع بين الموضوع والمحمول**"[46].

وفي تعريف النكرة: "**هي ما لا يدل إلا على مفهوم من غيره دلالة على تمييزه وحضوره وتعيين مَاهِيَتِه من بين الماهيات**"[47].

فعبارات "الوجود، والنهي، والحد، والجنس، والموضوع، والمحمول، والماهيات،..." من اختصاصات المناطقة، وظفها الكفوي وغيره ممن سبقوه تأثرا بهؤلاء المناطقة غاية وأسلوبا.

في ضوء ما سبق يتضح أن التعريف (الحد) هو ما يميز الشيءَ عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً. فحقيقة الحد هي الإحاطة بجوهر المحدود وصفاته والشروط التي تتصل به، فلا يخرج عنه ما هو فيه ولا يدخل فيه ما ليس منه. أما المفهوم باعتباره مادة فيحيل على فكرة أو تصور ما، وهو أحد الرموز الأساسية التي يستعين بها الدارس لفهم اللغة والتعبير عن الأفكار والمعاني المختلفة، وقد يكون للمفهوم أيضاً أكثر من معنى واحد كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بينما المصطلح يتكون من "دال" و "مدلول" أو من "صورة سمعية" و "تصور ذهني"، والعلاقة بينهما ضرورية، والمصطلح الواحد يدل على مفهوم واحد ومحدد وفي لغة مختصة معينة، ويمكن أن يكون كلمة أو أكثر. وإذا كان المفهوم يشترط في عملية فهمه إدراك تصوراته والعلم بالأشياء المحيطة به،

فإن المصطلح يبحث في العلاقة بين هذه المفاهيم العلمية أو التصورات الذهنية والمصطلحات التي تعبر عنها وتحيل عليها.

والجذير بالذكر أن المصطلح مرتبط ارتباطا وثيقا بالحد والمفهوم اللذان يخضعان للتنوع النحوي والصرفي والصوتي، وعليه، فلا يستقيم معنى أي مصطلح إلا بزوايا هذا المثلث:

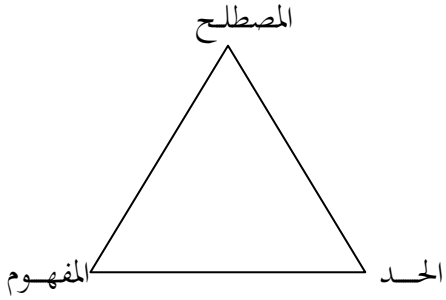

فالحد يعتبر خطوة أولى لمعرفة حقيقة الشيء، لأن "**المتكلم المتخصص بعد أن يتكون لديه تصور ذهني(مفهوم) لشيء ما موجود في الواقع قد يحده أو يعرفه أولا**"[48]. والمصطلح يعد خطوة ثانية - باعتباره يمثل مرحلة النضج الفكري- لمعرفة المجال الذي ينتمي إليه كل مصطلح، ثم تأتي الخطوة الثالثة (المفهومية) التي تسمح بإعطاء تصور ذهني لشيء ما موجود سلفاً في الواقع. وتبقى الغاية الأساسية من حد المصطلح هو معرفة المفاهيم التي تستند إلى المصطلح وحده، فبدون معرفة المفاهيم لا يمكن أن تُعرف الحدود، لأنها هي التي تميز المفاهيم من بعضها، كما أن الحدود والمصطلحات تسهم في تقعيد العلم وإرساء معالمه.

خلاصـة:

انطلاقاً مما سبق ذكره، نخلص إلى أن التعريف والمفهوم يلعبان دوراً بارزاً في ضبط صناعة النحو واصطلاحاته، وإن العلاقة بينهما هي علاقة استلزامية، فمتى وجد التعريف وجد المفهوم، ومتى وجد المفهوم وجد التعريف، إذ هما كالورقة النقدية لا يمكن فصل وجهها عن ظهرها، لكن ما ينبغي أن نصل إليه ـ من باب الاقتراح ـ هو ضرورة اتفاق النحاة على "تقييد مصطلح واحد بتعريف واحد"، والابتعاد ما أمكن عن تلك

المترادفات الكثيرة التي تدل على المفهوم نفسه، لأن ذلك من شأنه أن يسقطنا في معضلة "التشتت الاصطلاحي"، والذي قد يؤدي بنا إلى متاهات معرفة المرجع الدلالي الذي تحيل عليه المصطلحات النحوية. ولعل هذا ما تنبه إليه المصطلحيون الجُدُد حيث اشترطوا **"أن يكون المصطلح الواحد دالاً على مفهوم واحد وواحد فقط حتى يتجلَّى معناه وتنكشف دلالته فيَسهلَ على المتلقي إدراك أجزاء الحد اللاحقة به، وتقبُّل مضمونه بلا إشكال"**[49]، كما اشترطوا في وضعه أيضاً الإيجازَ والبساطةَ والدقةَ والوضوحَ، أي تجنب الكلمات الغامضة، وتنظيم المحتوى، واجتناب التعريف بالمرادف، وخلو الإطار التعريفي من ذكر المصطلح المعرَّف، لأن الشيء لا يُعرَّف بنفسه.

وفي الأخير لا أجد أجْود مما قاله عماد الدين الأصفهاني ـ رحمه الله ـ " إني رأيت أنه لا كُتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غَده لو غُيِّر هذا لكان حَسن، ولو زِيد هذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبر، وهو دليل على استيلاء النَّقْص على جُملة البَشر..."

هوامش:

[1] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، للدكتور مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث ـ الأردن ـ، 2003م، ص 30

[2] مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1979م، ج 4، ص 281-282.

[3] لسان العرب لابن منظور المصري الإفريقي، دار صادر، بيروت، 1300هـ، ج 9، ص 236 وما بعدها.

[4] نفسه ج 2، ص 497-498.

[5] Etude lexicologique, N_2, 2003, P 18.

[6] مناهج البحث في المصطلح من خلال كتابات الرازي، للدكتور عبد العزيز المطاط، مطبعة منشورات المناهج، ط1، 1999م، ص 90

[7] التعريفات، للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م، ص 62

[8]الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/1998م، ص 262.

[9]المصطلح اللغوي العربي (بدايات ودلالات)، للدكتور علي توفيق الحمد، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد العربي الخامس، جامعة اليرموك، الأردن، 1994م، ص 5.

[10]المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي (أقسام الكلم نموذجاً)، إعداد محمد الدحماني، إشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة محمد الأول ـ وجدة ـ، 2006م، ص 34.

[11]آليات توليد المصطلح ومعالم المصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات نموذجا)، إعداد الطالب خالد اليعبودي، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز حليلي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، 2004، ص 383.

[12]langage,Josette rey-debove, Année 1970,N 19, p19

[13]Ibidem, p 19.

[14]Etude lexicographique, la définition dans le dictionnaire bilingue, Nadia Ben Elazmia, N_2, 2003,N_2, 2003, p 18.

[15]المصطلح النحوي و أصل الدلالة(دراسة إبستيمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري)، للدكتور رياض عثمان، تقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 2010م، ص 174 ـ 173

[16]الاعتباطية هنا لا تعني أن المتكلم حر في اختيار الدال، وإنما المقصود بها هنا أن العلاقة بين الدال والمدلول غير خاضعة للتبرير والتعليل، لأنها مجرد "اتفاق وتواضع"، وما كان متفقا ومتواضعا عليه فلا يحتاج إلى تبرير.

[17]من قضايا المصطلح اللغوي العربي، للدكتور مصطفى طاهر الحيادرة، مرجع سابق، ص 30

[18]المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، للدكتورة إيناس كمال الحديدي، كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية ـ، ط1، 2006م، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص 41.

[19]نفسه، ص 41.

[20]نفسه، ص 41.

[21]ميز علماء الأصول (ومن بينهم ابن تيمية) بين "الطرد والانعكاس"، فرأوا أن الطرد هو حيث انتفى الحد انتفى المحدود فيكون الحد مانعا. أما العكس وهو حيث وجد الحد وجد المحدود فيكون الحد جامعا. ينظر المصطلح النحوي في كتابات ابن الحاجب ، إعداد الطالبة ليلى الفيضي، إشراف الدكتور أحمد شحلان، رسالة لنيل الدكتوراه في شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الرباط، 2002م، ج1، ص416. ويرى ابن الحاجب أن الاطراد يكون بإضافة لفظ "كل" إلى الحد فتجعله مبتدأ و تجعل المحدود خبره فتقول مثلا في حد الاسم: "كل ما دل على معنى في نفسه

غير مقترن بزمان فهو اسم". أما الانعكاس فنحو: "كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم". للمزيد من التوضيح، ينظر المصطلح النحوي في كتابات ابن الحاجب، مرجع سابق، ج1/ص321.

[22]المقصود بالجمع والمنع: أن يكون التعريف جامعا لكل عناصر ومكونات التعريف، ومانعا من دخول عناصر ومكونات قد تؤدي إلى الإخلال بالمعنى المقصود.

[23]المصطلح النحوي في كتابات ابن الحاجب، إعداد الطالبة الفيضي، بإشراف الدكتور أحمد شحلان، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، مرجع سابق، ج 1، ص 417

[24]نفسه، ص 417

[25]نفسه، ص 417

[26]هذا التعريف تواضع عليه معظم النحاة، وهو تعريف حقيقي يبين ماهية حد الاسم من جميع جوانبه (كونه دال على معنى في ذاته غير مقترن بزمان). ينظر التعريفات، للشريف الجرجاني، مرجع سابق، ص31، وللمزيد من التفصيل ينظر أيضاً شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تحقيق أحمد السيد أحمد، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، المكتبة التوفيقية، ج1، ص 24.

[27]هكذا حده الأستاذ الدكتور يحي عطية عبابنة في كتابه: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن ـ ط1، 2006م، ص 23. ثم ينظر معجم الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ج1، ص 121.

[28]ينظر الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، ط1، 1974م، ص 51.

[29]ينظر معجم الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ج1، ص 121.

[30] ينظر الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، ط1، 1974م، ص 51. هذا التعريف انفرد به الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، ويطلق على مثل هذا النوع من التعريف بالتعريف بالوظيفة، ذلك أن علة ووظيفة الاسم هي الإخبار، عكس الحرف مثلا الذي لا يخبر عنه ولا به.

[31]قال الزجاجي معلقا على هذا القول (قول الأخفش) يعني: "ما جاز أن يخبر عنه وإنما أراد التقريب على المبتدئ... ولم يرد التحقيق"... وفساد هذا الحد بين لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه ، نحو كيف و أين. ينظر الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ـ لبنان ـ ط1، 1974م. ص 49.

[32]هكذا حده الرازي بذكر خواصه المميزة له، ولذلك أطلقوا على مثل هدا النوع ب "التعريف بالخاصة''. ينظر مناهج البحث في المصطلح من خلال كتابات الراي، لعبد العزيز المطاط، مطبعة منشورات المناهج، ط1، 1999م، ص 100.

[33]هذا النمط من التعريف أطلق عليه النحاة بالتعريف بالعلامة، أي بذكر بعض علامات اللفظ المميزة له. كما هو الحال في الاسم هاهنا، حيث عُرف بالحركة الإعرابية. ينظر تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، مرجع سابق، ص 23.

[34]ينظر النظر النحوي أصوله وجوامعه(بحث في ضوابط التأمل اللغوي عند النحاة العرب، خلال كتاب سيبويه)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغويات، إعداد الطالب عبد الرحمان بودراع، إشراف الدكتور احمد العلوي، كلية الآداب، الرباط، 1997م/ 1998م، ج1، ص94

[35]نفسه، ص94

[36]لقد أدرج علماء اللغة ظاهرة المشترك اللفظي تحت باب "التوسع في العربية"، ونصوا في دراستهم على أن وروده بهذه الكثرة هي التي تجعل المشترك مندرجا تحت اتساع العربية في التعبير على انه خصيصة لا تنكر من خصائصها الذاتية. ينظر التوسع في كتاب سيبويه ، للدكتور عادل هادي حمادي العبيدي، كلية الآداب، جامعة المستنصرية ـ العراق ـ ص53

[37]لعل من أوائل الذين أشاروا إلى ظاهرة الترادف في اللغة، سيبوبه الذي نص على "أن من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد ...نحو ذهب وانطلق"، وقد عقد صبحي الصالح فصلا كاملا في كتابه: دراسات في فقه اللغة، سماه: "اتساع العربية في التعبير"، ابتدأه بالترادف، وثناه بالمشترك اللفظي، وختمه بالتضاد، وذكر أننا: "حين نصف العربية بسعة التعبير، وكثرة المفردات وتنوع الدلالات...جدير بنا أن نذكر أن اللغات جميعا دون استثناء، تزداد ثروتها وتبلغ مفرداتها من الكثرة جدا لانهاية له إذا كتب لها من شروط النماء والحياة والخلود ما كتب للعربية". ينظر التوسع في كتاب سيبويه، للدكتور عادل هادي حمادي العبيدي، مرجع سابق، ص51 وما بعدها.

[38]المصطلح النحوي وأصل الدلالة، للدكتور رياض عثمان، تقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة، مرجع سابق، ص128

[39]نفسه، ص134

[40]نفسه، ص140

[41]الكتاب، لسيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط3، 1988م،ج 2، ص129.

[42] شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط1، 1429هـ/ 2008م، ج 1، ص 173

[43]نفسه، ج2، ص 456.

[44]الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مرجع سابق، ج 1 ص 122

[45]نفسه، ج 3، ص 188

[46]نفسه، ج 1، ص 301

[47]نفسه، ج2، ص 396

[48]المصطلح النحوي وأصل الدلالة(دراسة ابستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري)، تأليف الدكتور رياض عثمان، تحقيق وتقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، 2010م، ص 174.

[49]المصطلح النحوي وأصل الدلالة، للدكتور رياض عثمان، تقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة، مرجع سابق، ص 140.

المصادر والمراجع:

1ـ مصادر ومراجع عربية:

ـ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 1394هـ/ 1974م.

ـ تطور المصطلح النحوي البصري (من سيبويه حتى الزمخشري)، للأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة، عالم الكتب الحديث، إربد ـ الأردن ـ ط1، 2006م.

ـ التوسع في كتاب سيبويه، للدكتور عادل هادي حمادي العبيدي، كلية الآداب، جامعة المستنصرية ـ العراق ـ، مكتبة الثقافة الدينية.

ـ شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي(ت368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ط1، 1429هـ/ 2008م.

ـ الكتاب، لسيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ط3، 1988م.

ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، للدكتورة إيناس كمال الحديدي، كلية الآداب ـ جامعة الإسكندرية ـ، ط1، 2006م، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

ـ المصطلح النحوي و أصل الدلالة(دراسة إبستيمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري)، للدكتور رياض عثمان، تقديم الأستاذ الدكتور حسن حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى 2010م.

ـ مناهج البحث في المصطلح من خلال كتابات الرازي، للدكتور عبد العزيز المطاط، مطبعة منشوراتالمناهج، ط1، 1999م.

ـ من قضايا المصطلح اللغوي العربي، للدكتور مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث ـ الأردن ـ، 2003م.

2ـ الرسائل الجامعية:

. آليات توليد المصطلح ومعالم المصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات نموذجا)، إعداد الطالب خالد اليعبودي، إشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز حليلي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس، 2004م.

ـ النظر النحوي أصوله وجوامعه(بحث في ضوابط التأمل اللغوي عند النحاة العرب، خلال كتاب سيبويه)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغويات، إعداد الطالب عبد الرحمان بودراع، إشراف الدكتور احمد العلوي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1997م/1998م.

ـ المصطلح النحوي في تراث فخر الذين الرازي(أقسام المكلم نموذجا)، إعداد محمد الدحماني، إشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة محمد الأول، وجدة، 2006م.

ـ المصطلح النحوي في كتابات ابن الحاجب(مع دراسة في علم النحو من النشأة إلى فلسفة المصطلح)، إعداد الطالبة ليلى الفيضي، إشراف الدكتور أحمد شحلان، رسالة لنيل الدكتوراه في شعبة اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2001م/ 2002م.

3ـ المعاجم اللغوية و الاصطلاحية:

ـ التعريفات، للشريف الجرجاني (ت 816هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان– الطبعة الأولى، 1403هـ/1983م.

ـ مقاييس اللغة، لابن فارس (ت 395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر 1979م.

ـ الكليات(معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ/ 1998م.

ـ لسان العرب لابن منظور المصري الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، 1300هـ.

4ـ المجلات والدوريات:

ـ المصطلح اللغوي العربي (بدايات ودلالات)، للدكتور علي توفيق الحمد، بحث مقدم إلى مؤتمر النقد العربي الخامس، جامعة اليرموك، الأردن، 1994م.

5– مراجع فرنسية:

-Etude lexicographique N_2 , la définition dans le dictionnaire bilingue, Nadia Ben Elazmia, N_2, 2003

–Language, J, Rey-Debove, N19,,1970